

Distr.: General  
11 October 2006



Original: Arabic

الدورة الحادية والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٠ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من المراقب الدائم  
لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

بصفتي رئيس المجموعة العربية لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وباسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أتشرف بإيداعكم نسخة من الاستراتيجية العربية للأسرة التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى القمة في الجزائر بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ (انظر المرفق)، برحاء العمل على إصدارها وتوزيعها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في إطار البند ٦٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

رئيس المجموعة العربية



## مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

### الاستراتيجية العربية للأسرة

#### الديباجة

انطلاقاً من القيم والمبادئ التي دعت إليها الأديان السماوية، ومن مفاهيم التراحم والتكافل بين الأفراد وبين الأسر عبر الأجيال،

وأخذاً بالاعتبار لخصائص الأسرة العربية التي ساهمت في تشكيلها الأنماط الثقافية السائدة في المجتمعات العربية،

واستناداً إلى حقيقة الواقع الأسري العربي الذي أوضحت الدراسات المتخصصة انه في حاجة ماسة إلى الدعم والمساندة،

ووعياً بأهمية التفاعل مع المتغيرات الدولية والإقليمية المتلاحقة لتوظيف ما تسفر عنها من إيجابيات وتحجيم آثارها السلبية المحتملة،

وتواصلًا مع الجهود الهادفة إلى توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والدعم للأسرة لتمكينها من أداء وظائفها الأساسية في الحفاظ على النوع الإنساني، ودورها في تنشئة الأجيال الجديدة، وإسهامها في تقدم مجتمعاتها،

وتماشياً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لقمة التنمية الاجتماعية "كوبنهاجن" والإعلان العالمي للمرأة "بكين"، وما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية، والبيان العربي لحقوق الأسرة، وميثاق واستراتيجية العمل الاجتماعي للدول العربية والخطة العربية للشيوخوخة والاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة، ووثيقة السياسة العربية للشباب، وخطة العمل العربية الثانية للطفولة وما جاء بهذه الوثائق من أسس ومبادئ تدعو لتعزيز حياة أسرية كريمة،

وإيماناً بأن النهوض بأوضاع الأسرة العربية يقتضى اتخاذ موقف عربي يكرس الالتزام بتأكيد مكانتها في المجتمع، وتعزيز علاقات الترابط بين أفرادها وأجيالها، وتحسين ظروف معيشتها، وتطوير القوانين والتشريعات التي من شأنها دعمها وحمايتها،

وعملاً بالقرار الصادر عن مؤتمر الدوحة في يناير ٢٠٠٣ لوضع استراتيجية عربية للأسرة، تبلور اطر هذا الالتزام، وتحدد مناحي العمل في ضوء التحديات القائمة والمتوقعة،

يتم تنفيذها من قبل الدول الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني العربية خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤،

### أهم التحديات

أجمعت البيانات والمعلومات الواردة في الدراسات المتعلقة بالأسرة على أن الأسرة العربية قد تعرضت ولا تزال إلى بعض العوامل والمتغيرات التي أثرت في تكوينها وبنيتها ووظائفها وأدوارها وفي استقرارها، وفي منظومة القيم وأمط السلوك وأساليب الحياة التي أثرت على العلاقات بين أفرادها وأجيالها، وبرغم الإنجازات التي تحققت نتيجة لتطبيق برامج نجحت نسبياً تحت إشراف حكومي خاصة في مجال التعليم والرعاية الصحية وتوفير التأهيل للشباب الذي يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل وتكوين أسر، وخروج المرأة للعمل وظهور تشريعات وقوانين تضبط تكوين الأسرة والعلاقات داخلها، فما تزال الأسرة العربية تواجه تحديات جسام في مقدمتها:

- اتساع الفجوة المعرفية والتقنية بين الأمم والشعوب، نتيجة الإيقاع السريع للتطورات التكنولوجية والثورة المعرفية والتقدم العلمي وتطبيقاته.
- المتغيرات السياسية وعولمة الاقتصاد التي فرضت تدابير قاسية على الدول النامية، ومن بينها الدول العربية مما أدى إلى تراجع الإنفاق الحكومي وانحسار دور الدولة في المجال الاجتماعي.
- ظهور عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة للانعكاسات السلبية على أكثر القضايا الاجتماعية حساسية كقضايا العمل والتعليم وما ترتب عليها من تفاقم البطالة وحرمان قطاعات كبيرة من المواطنين من الحماية الاجتماعية، والوضع التعليمي وتزايد مشكلة الأمية والتسرب وعمالة الأطفال وتدهور مستوى معيشة الطبقة الوسطى وكذلك انتشار ظواهر المخدرات والإدمان والعنف وهي عوامل كلها تهدد الاستقرار والتقدم الاجتماعي.
- غياب الديمقراطية على المستوى السياسي ومصادرة القرار وتراجع حركة البناء والتنمية وانتشار البطالة وارتفاع معدلات الفقر والجريمة وانعكاس ذلك على الأسرة.
- افتقار السياسات الإنمائية لمراعاة الجانب الإنساني وربط عمليات التنمية الاجتماعية وبرامجها المحلية بأولويات أهداف المؤسسات المناهضة، أدى إلى تجاوز الحاجات الأساسية للأسر والتراجع في مستويات التنمية البشرية.

- تحول القيم المجتمعية وبالتالي الأسرية نحو الفردية والمادية والتزعات الاستهلاكية مما أضعف العلاقات الأسرية، وأثر على قيم التضامن والتعاون فيها، وساهم في ظهور أنماط جديدة من السلوك الانحرافي واللامتجمعي لدى أفرادها.
- وهن وخلل العلاقات الأسرية نتيجة ضيق فرص التفاعل اليومي بين أعضاء الأسرة مع بروز صور من العنف الرمزي والمادي بين أعضاء الأسرة وانتشار ظاهرة الطلاق ونتائجها على الأجيال داخل الأسرة وخاصة الأطفال.
- هجرة الشباب المتزايدة للدراسة أو العمل في الخارج أدت إلى حدوث تحولات واسعة في خصائص السكان وانعكاس ذلك على الأوضاع الديمغرافية مثل تأخر سن الزواج - العزوبة الدائمة - ارتفاع معدلات الإعالة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية للأسرة وزعزعة استقرارها كما أن تنامي ظاهرة غياب الآباء بسبب العمل بالخارج ساهمت في عدم استقرار الأسرة وظهور حالات انحراف الأبناء.
- الهجرة المكثفة للأسر بكامل أفرادها نحو بلدان لا يتمتعون فيها بحقوق المواطنة، ويتعرضون فيها للتمييز والتهميش وصعوبة الاندماج، في نفس الوقت الذي يفقدون فيه صلاتهم الطبيعية وحقوقهم في بلدانهم الأصلية.
- تنامي ظاهرة المرأة المعيلة للأسرة بسبب الترميل وتفكك الأسرة والطلاق والموت وغيرها، مما يضاعف من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة الأم، خاصة في غياب آليات مؤسسية وبرامج مساعدة لها.
- الأخطار المعنوية التي تهدد الأسرة نتيجة للوسائل الإعلامية التي تبث البرامج المتضمنة لمشاهد العنف والانحراف وحجب الحقائق والتضليل لأغراض سياسية أو غيرها.
- ندرة المعلومات والبيانات والأبحاث والدراسات العلمية عن واقع الأسرة، حال دون توفر المراجع ذات المصدقية لصياغة سياسات اجتماعية لصالح الأسرة أو وضع سياسات أسرية متكاملة.
- ظهور عوامل عدم الاستقرار السياسي وانعدام شروط الأمن بسبب تنامي حالات العنف والتهريب التي عرفتتها بعض البلدان العربية.
- ما يتعرض له الأمة العربية من جراء احتلال فلسطين والعراق وتفاقم الخسائر البشرية والاقتصادية، وتردى الأوضاع الأمنية والاجتماعية، أدى إلى توجيه الجهود إلى مقاومة الاحتلال على حساب معالجة المشكلات التنموية.

- تفشى ظاهرة الإرهاب التي تحرم الأسرة من آباءها وأبنائها، قتلة ومقتولين، ضحايا ومعتدين، فما ينجم عنه خسران الأسرة لإمكاناتها المادية والمعنوية، ويؤدى إلى تفككها، فتفقد طبيعتها كبيئة صالحة لغرس القيم والمبادئ العليا والسلوكيات الحميدة، وتغيب مساهمتها في قيام مجتمع مستقر آمن.

### النظرة المستقبلية

تمكين الأسرة العربية كي تصبح:

- أسرة مستقرة آمنة يتمتع أفرادها بكامل حقوقهم وتسود الديمقراطية حياتهم ويطلع الحوار علاقتهم مما يرسخ لدى أبنائها مفاهيم حقوق الإنسان والمشاركة وعدم التمييز والتواصل البناء بين الأجيال وتعمل على تعزيز مبادئ التضامن والتكافل والعدل والمساواة.
- أسرة فاعلة في التنظيم الاجتماعي، قادرة على تطوير وظائفها بصورة إيجابية تتفاعل مع متغيرات العصر ومنجزات العولمة الإيجابية من علوم ومعارف، وتتكامل مع مؤسسات المجتمع الأخرى في تنمية المجتمع وتطويره، وحفاظة على القيم الإنسانية والدينية والقومية، وفي حدود تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
- أسرة عربية منفتحة على الحضارات والثقافات الإنسانية المتنوعة تتواصل مع الغير في تفاعل بناء يسهم في الثقافة والحضارة الإنسانية على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل لتحقيق مستقبل أكثر أمناً للبشرية حال من التزاعات المسلحة والحروب، تسوده العدالة والسلام.
- أسرة عربية تنشئ أبنائها على احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحريات الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصدقة والقيم الروحية والاجتماعية، واحترام القوانين والتشريعات، واحترام الأديان السماوية، وتعمل على تعزيز مبادئ التضامن والتكافل بينها وبين غيرها من الأسر انسجاماً مع هويتها العربية.
- أسرة تحترم كبار السن وتسعى إلى توفير الرعاية لهم وما يتطلبه ذلك من لوائح وقوانين تتعلق بالخدمات الصحية المقدمة لهم.

## المنطلقات

- ١ - الأسرة هي أداة توجيه للسياسات الاجتماعية، تركز على الأهداف العامة والرئيسية وعلى المسائل الجوهرية المعتمدة على تفسير الواقع، وتعيين نقاط ضعفه وقوته دون الغوص في التفاصيل الجزئية وتتضمن خطوطاً عامة للإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ٢ - الأسرة هي كيان طبيعي يضم أعضائها ويستوعب تفاصيل حياتهم وهي تجمع طبيعي يدعم التواصل بين أفرادها في إطار من القيم الدينية والثقافية، وهي مؤسسة اجتماعية تعمل على تحقيق الأمان المادي والمعنوي لأعضائها ومن ثم استقرار المجتمع.
- ٣ - وجود عدة أنماط للأسرة العربية متباينة في أوضاعها وخصائصها من حيث حجمها ونوعية حياتها وأولويات احتياجاتها، كما تتفاوت في عمق تحولاتها وفي علاقاتها بمنظمات المجتمع المدني.
- ٤ - الالتزام بالمبادئ والأهداف التي يتضمنها ميثاق جامعة الدول العربية واستراتيجياتها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية المعبر عنها ضمن خطط العمل والبيانات العربية المتخصصة وبصفة خاصة المتصلة بشؤون الأسرة والمرأة والطفولة والشباب.
- ٥ - التمسك بمضامين ميثاق الأمم المتحدة، والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان والطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمواثيق الدولية والعربية والاستراتيجيات والاتفاقيات والبيانات الأخرى ذات الصلة بمؤسسة الأسرة وتتابع تطوير بنودها في ضوء النتائج التي سجلتها.
- ٦ - اعتماد حزمة متنوعة من الإجراءات والبرامج والأنشطة وأساليب التدخل من خلال الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بمعالجة قضايا ومشكلات الأسرة.

## المبادئ

- ١ - الأسرة هي الوحدة الأساسية في بنية المجتمع المكلفة بوظائف إنجاب الأطفال ورعايتهم وتربيتهم وجدانياً، وتنشئتهم اجتماعياً وسياسياً، وهي مؤسسة اجتماعية ذات كيان معنوي يتمتع بالشخصية القانونية الكاملة، وتقوم بتعميق الانتماء وغرس القيم والاستقرار وإكساب المعرفة والتحلي بالسلوك الأخلاقي القائم على الدين والمواطنة.
- ٢ - الزواج الموثق هو منطلق تكوين الأسرة الطبيعية في إطار الارتباط بين الجنسين بموجب الشريعة والقانون.

- ٣ - الأسرة خلية قاعدية تتحقق في إطارها الألفة وتبادل علاقات المحبة والاحترام بين أفرادها.
- ٤ - أفراد الأسرة شركاء حياة ومصير، عليهم الإسهام معا في توفير حياة أفضل استناداً إلى قيم التواد والتراحم والتعاون القائم على مسئولية الفرد وحرية اختياره وعلى الحوار والتواصل داخل الأسرة وخارجها.
- ٥ - الأسرة هي نواة المجتمع وهي الإطار الطبيعي الأكثر استحفاً للدعم كي تتمكن من توفير الرعاية الواجبة لأبنائها والتفاعل مع متغيرات العصر، والقيام بأدوارها ووظائفها في مختلف الأوساط الاجتماعية.
- ٦ - الدولة مسئولة عن تهيئة الظروف المناسبة للحفاظ على سلامة الأسرة العربية وتماسكها وتمكينها وحماية قيمها بما يعزز ثقافتها وهويتها وهوية أبنائها وإعلاء قيمة العلم والعمل وكذلك إحاطتها بالضمانات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل والضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية.
- ٧ - الدولة مسئولة عن حماية الأسرة من عوامل العنف والتفكك. بموجب ما نصت عليه دساتيرها وقوانينها من حيث توفير فرص التعليم والعمل والضمان الاجتماعي بما يحقق الأمن والأمان الاجتماعي لها وتمكينها من العيش الكريم وتوفير فرص العمل ضرورة تتكامل حلقاتها بتعاون الشركاء الأساسيين على كافة الصعد والمستويات. الأسر في المجتمع المحلي والأجهزة الحكومية والمؤسسات التعليمية، ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص.
- ٨ - تمكين الأسرة وتعزيز قدراتها شرط أساسي كي تنهض بوظائفها المتجددة وتسهم في تنفيذ خطط تنمية المجتمع وتقدمه وتطوير موارده البشرية، ضمن مختلف الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي تنتمي إليها.
- ٩ - الحفاظ على مقومات الأسرة العربية التي ساعدت في الحفاظ على القيم والمبادئ والثقافة التي حمت الأجيال من الوقوع في الانحراف والعمل بكل الوسائل للقضاء على الخوف من الهيار الأسرة وتفتتها.

## الأهداف والإجراءات

أولاً: بناء أسرة سليمة سوية آمنة مستقرة تلتزم بالشروط الصحية الوقائية والعلاجية منذ تأسيسها لضمان سلامة أبنائها، تعمل على تمتع أفرادها بكامل حقوقهم وأن تسود علاقاتهم الألفة والمحبة والاحترام.

## الإجراءات المطلوبة

### على مستوى الحكومات

- ١ - تنظيم الزواج وشروطه والمسؤوليات الناجمة عنه، وتحديد العلاقات بين الزوجين والأبناء، وحقوق كل منهم وواجباته في ضوء الشريعة الإسلامية، ووضع تشريعات تلزم بضرورة توافر الشروط الصحية للراغبين في الزواج وحصولهم على شهادات تثبت خلوصهم من الأمراض الوراثية أو المسببة لتشوهات أو إعاقات ولادية.
- ٢ - إنشاء "محاكم الأسرة" وتأسيس وحدات محلية أو مكاتب للإرشاد الأسري وإعادة مفهوم المجلس العائلي لمعالجة النزاعات الزوجية والأسرية ومشكلات الأبناء واحتواء تداعياتها السلبية.
- ٣ - وضع اللوائح التنفيذية لضمان تنفيذ الأحكام الخاصة بالإنفاق على الأبناء في حالات الطلاق، أو في حالات الإساءة إلى الأبناء بالإهمال أو العنف البدني أو المعنوي أو سوء المعاملة في المدرسة وفي المجتمع.
- ٤ - اتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة التي تكفل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأطفال وصحة المراهقين وصحة المرأة في سن الأمان لضمان أمومة آمنة وطفولة سوية، وتكفل الحصول على خدمات صحية وقائية وعلاجية تشمل على فحوصات للكشف المبكر عن الأمراض الوبائية والوراثية.
- ٥ - وضع استراتيجية وقائية للحد من العوامل المؤدية لإنجاب أبناء معاقين، وأخرى لرعاية المعاقين تتضمن أفضل السبل لتلبية احتياجاتهم الصحية والذهنية والنفسية واندماجهم في المجتمع سواء من خلال أسرهم أو المؤسسات المتخصصة.
- ٦ - منح الأبناء المولودين من - أب أجنبي بزواج قانوني - جنسية الأم إضافة إلى جنسية الأب تعريزا لانتمائهم للمجتمعات التي يعيشون فيها وحصولهم على التعليم والرعاية الأساسية اللازمة لنموهم واستقرارهم.

- ٧ - ضرورة التزام الحكومات بمبدأ الشراكة مع الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين في التداول بشؤون الأسرة والتخطيط لنهوضها والتقييم الدوري لما تحقّقه أو تتعرض له.
- ٨ - وضع خطة توعية تنوّع مهام تنفيذها بين الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام على مختلف أنواعها، تهدف إلى التوعية بالمسؤوليات الناجمة عن الزواج وتأسيس الأسرة وأن يتم ذلك عبر كافة وسائل الإعلام وعلى كافة الأصعدة وأن تتعاون منظمات المجتمع المدني مع الحكومات وتشاركها في كافة نفقات التمويل.
- ٩ - قيام وسائل الإعلام بتنفيذ برامج التوعية العلمية والترفيه الهادف والتثقيف من خلال كافة الوسائط الإعلامية، بما يسهم في تدعيم القيم الأخلاقية والأسرية مع أهمية إحكام التواصل بين وزارات الثقافة والإعلام مع وزارات الشؤون الاجتماعية ووطنيا وقوميا من أجل تدفق معلوماتي يمكن المخططين من تصميم برامج للطفل والأسرة بمضامين علمية جيدة ومشوقة.
- ١٠ - تشجيع إنتاج البرامج والمسلسلات التلفزيونية التي تسهم في بناء أسر سوية ومتوازنة وتدعم قيم التنوير والمشاركة وحرية الاختيار وتدعو إلى الإقلاع عن الممارسات الضارة الصحية والاجتماعية التي تحوّل الأسر إلى بؤر دائمة للتراع والتفكك.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

- ١ - تنظيم حملات توعية شعبية تستحدث برامج غير تقليدية بشأن:
- (أ) التوعية بأساليب ممارسة الأمومة الآمنة والأبوة المسؤولة، وتأمين الرعاية الأساسية لأطفالهم، والمساواة بينهم ذكورا وإناثا، وتعريفهم مبادئ ترشيد الإنفاق، للتحكم بالسلوك الاستهلاكي للأسرة؛
- (ب) أهمية تبادل الاهتمام العاطفي والحوار بين الزوجين وباقي أفراد الأسرة وكيفية التغلب على المشكلات حماية للأسرة من التفكك والانهيار؛
- (ج) الثقافة الصحية والبيئية والوقاية من الإصابة بالأمراض القاتلة كالإيدز والالتهاب الكبدي الوبائي خاصة بين الشباب.
- ٢ - تشجيع إنشاء مكاتب الاستشارات الأسرية التي تسهم في تفادي حدوث المشكلات أو تحجيمها بالنسبة للزوجين أو بالنسبة للأبناء.

- ٣ - إنشاء مؤسسات مختصة ترعى ضحايا العنف الأسرى وتأمين إعادة تأهيلهم وتنظم حملات وبرامج توعية لمناهضة العنف وإدانة مرتكبيه.
- ٤ - إعداد المواد الإعلامية التي تعالج مشكلات الأسرة مثل تأخر سن الزواج أو الإحجام عنه، ومخاطر الممارسات الضارة بالإناث مثل الختان والزواج المبكر، ومشكلات الإنفاق وميزانيات الأسرة، وتنظيم برامج وأنشطة تُنفذ بالشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تتولى معالجة هذه المشاكل.
- ٥ - تنظيم حوارات إعلامية بين النساء والرجال حول القضايا والمشاكل الأسرية لطرح الحلول وتقريب وجهات النظر حيال المسائل المتسببة في النزاع والشقاق داخل الأسرة وبخاصة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وتنشئة الأبناء ودعم قيم المشاركة والحوار الديمقراطي وعدم التمييز.

### على المستوى العربي المشترك

- ١ - وضع دليل تشريعي نموذجي للأسرة ينظم الزواج ويحدد العلاقات بين الزوجين والأبناء وحقوق كل منهم وواجباته في إطار الأسرة، وبما يستجيب للمستجدات.
- ٢ - تفعيل دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في مجال تأسيس صناديق الزواج والعمل على نشرها في الدول العربية بما يمكنها من القيام بدور هام لمساندة الفئات الفقيرة أو ذات الاحتياجات الخاصة، وذلك تكريسا للتضامن والتآزر الوطني .
- ٣ - إجراء دراسات حول أنواع الضوابط الاجتماعية في مواجهة السلوك المنحرف مثل تعاطي المخدرات والتطرف والعلاقات المحرمة بين الجنسين وغيرها وتحديد السبل الكفيلة بإعادة التأهيل والتكيف الاجتماعيين لاجتناب هذه السلوكيات الانحرافية ومعالجتها.
- ٤ - تقديم الدعم المالي والفني من المنظمات والصناديق الإقليمية والدولية للهيئات والمؤسسات الخاصة التي تهتم بضحايا العنف في الأسرة صحياً ونفسياً وقانونياً.
- ٥ - تنظيم ملتقيات إقليمية ودولية أو المشاركة فيها للوقوف على هموم ومشاكل الأسرة العربية ولتبادل الآراء والتجارب والخبرات إزاء القضايا ذات الصبغة العالمية.

## ثانياً - تمكين الأسرة من القيام بوظائفها الأساسية

مكافحة الفقر وتحسين نوعية حياة الأسر وتمكينها من تطوير قدراتها لمساعدتها على الاستمرار والصمود في أداء وظائفها الأساسية، وزيادة إسهامها في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي

### الإجراءات المطلوبة

#### على مستوى الحكومات

- ١ - تبني سياسات ترعى البعد الإنساني والاجتماعي والصحي في عملية التنمية.
- ٢ - سن وتعديل أو تطوير التشريعات العربية المتعلقة بنظام التأمين والمعاشات واعتماد سياسات مالية تخفف من الفروق بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية تساعد الفئات المهمشة والضعيفة على رفع مستوى معيشتها.
- ٣ - تعديل التشريعات العربية لتمكين المرأة في المجتمع.
- ٤ - تنظيم برامج وطنية لمكافحة الفقر والتخفيف من آثاره على الفئات الاجتماعية وخاصة الفقيرة على كافة المستويات الاجتماعية والصحية والاقتصادية.
- ٥ - تعديل قوانين الاستثمار في الدول العربية لتلائم مع واقع الأسرة العربية.
- ٦ - دعم المشاريع الإنتاجية المتنوعة وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بإنشاء أو رعاية صناعات صغيرة تعتمد في تنفيذها على الأسر وبخاصة في المناطق الفقيرة في المدن والريف والبادية.
- ٧ - تبني قانون المشاريع الصغيرة في المدن والريف والبادية لتعزيزها لتمكين الأسرة والمرأة في عملية التنمية المستدامة.
- ٨ - تنظيم منح وقروض وتسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة وبضمانات حكومية وبالأفضلية للمسؤولين عن إعالة الأسر من الرجال والنساء في المناطق الفقيرة أو الريفية أو النائية.
- ٩ - وضع خطط وبرامج لتعزيز بناء القدرات البشرية ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصة.
- ١٠ - تطوير مراكز التدريب المهني والتقني الرسمية والخاصة، والارتقاء بمعايير جودة الأداء وتنفيذ دورات تدريبية لتأهيل أرباب الأسر من الجنسين وتطوير مهاراتهم للقيام بأعمال تعزز

- من اعتمادهم على أنفسهم وكذا ربط برامج الإعداد والتدريب المهني بمجالات سوق العمل الآتية والمتوقعة على المدى البعيد، والعمل على تحديد برامجها باستمرار.
- ١١ - إنشاء آليات خاصة تعمل بالتعاون مع الأجهزة الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني لتسويق منتجات الأسر العاملة في القطاع غير المنظم، لتأمين استمرارها في الإنتاج والتسويق.
- ١٢ - توفير التعليم الجيد للجميع وإقرار إجبارية ومجانبة التعليم ووضع البرامج الكفيلة برفع العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.
- ١٣ - قيام الحكومات بتسريع تنفيذ التزاماتها بمكافحة الأمية في صفوف المواطنين من الجنسين وخفض معدلاتها حتى القضاء التام عليها، ومعالجة التسرب والتفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي واستكمال مرحلته.
- ١٤ - ضرورة إيجاد آلية لحث الحكومات على سنّ وتنفيذ تشريعات تلزم أرباب الأسر الفقيرة والريفية على إلحاق أبنائهم من كلا الجنسين في سن التعليم بالمدارس، وعدم إرسالهم إلى سوق العمل قبل إنهاءهم مرحلة التعليم الأساسي، وتوفير الحوافز التي تمكنهم من ذلك.
- ١٥ - وضع خطة لتطوير الخدمات الصحية المتكاملة المتضمّنة الخدمات الطبية الوقائية وخدمات تنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة المدرسية والعمل على انتشارها بكافة المناطق خاصة الفقيرة والريفية والنائية.
- ١٦ - التوسع في إنشاء الحضانات ورياض الأطفال في الأحياء السكنية والتجارية التي يعمل بها عدد كبير من النساء الأمهات لمنحهن الفرص لممارسة الأعمال والتقدم الوظيفي، على أن تلحق بمؤسسات الضمان الاجتماعي أو السلطات المحلية أو أصحاب العمل، وبشارك في تكاليفها الأطراف المعنية.
- ١٧ - إصدار بيانات إحصائية دورية عن حالة الفقر تبعاً للمؤشرات والمعايير المعتمدة دولياً، يتم الاعتماد عليها في وضع سياسات وطنية لتخفيف حدة التفاوت في الدخل والأوضاع الاقتصادية بين الأسر، ومعالجة العوامل البنيوية لالمؤدّة للفقر بصورة عامة.
- ١٨ - اتخاذ السياسات والإجراءات للوقاية من سوء التغذية ونقص الحديد.
- ١٩ - اتخاذ الإجراءات لضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق ورعاية المسنين.
- ٢٠ - وضع شروط سكن صحية بحيث لا تكون المرافق الصناعية بجانب الأماكن السكنية.
- ٢١ - توفير مساحات للعب وأماكن عامة للترويح عن الأسرة وأفرادها.

## على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

- ١ - توفير أفكار متجددة عن سبل الاستثمار وتعريف الأسر بالمجالات الجديدة للأعمال المدرة للدخل وإكسابها مهارات الإنتاج والمشورة الفنية والاعتماد على الذات لتأسيس أعمال خاصة.
- ٢ - إعداد برامج للحوار داخل الأسرة بين الزوجين وبين الآباء والأبناء.
- ٣ - بعث فرق عمل للإسهام في تدريب أرباب الأسر - خاصة الأسر التي تعولها نساء - على تنفيذ ومتابعة المشاريع الصغيرة وإدارتها وأفضل السبل لتطويرها.
- ٤ - عقد ورش عمل ودورات تدريبية في المجتمعات المحلية والريفية والبدوية لتوعية الأسر بأهمية تعليم البنات وبانعكاساته الإيجابية عليهن وعلى أسرهم وعلى معيشتهن في المستقبل.
- ٥ - المشاركة في تأسيس شبكات نوعية للجمعيات والهيئات الأهلية المعنية بشؤون الأسرة، والعمل على التنسيق فيما بينها، والتواصل مع الأسر المستفيدة لتقييم البرامج والمشروعات التي ينفذها القطاع الأهلي.
- ٦ - عقد اتفاقات شراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتقاسم مهام توفير الخدمات الاجتماعية والصحية المتكاملة للأسر الفقيرة أو المهجرة.
- ٧ - تنظيم حلقات نقاش تشارك فيها الهيئات الحكومية وغير الحكومية حول الخطط والبرامج التي تتصل بالاحتياجات الأساسية ذات الأولوية الملحة لسكان المجتمع المحلي. وإنشاء لجان أهلية لتأمين انطلاق هذه البرامج وتقييمها، ومتابعة إنجازاتها وتأمين استمراريتها.
- ٨ - وضع برامج لتوعية الأسر بأهمية ترشيد الاستهلاك وتنمية قيم الادخار كضرورة تنموية.
- ٩ - تنظيم لقاءات دورية يشارك فيها مختلف العاملين في هذه الجمعيات والمنظمات بهدف الاطلاع على تجارب بعضهم البعض وتبادل الخبرات في كل مجالات التدخل المشترك.

## على المستوى العربي

- ١ - تشجيع تبادل الخبرات والتجارب الرائدة بين الدول العربية للاستفادة منها خاصة الجهود التي استهدفت توسيع شبكات الأمان والضمان الاجتماعي وقيام صناديق التنمية وبرامج التأهيل والتدريب ومشروعات الأسر المنتجة وغيرها.

٢ - عقد مؤتمرات عربية للوقوف على هموم ومشاكل الأسرة وتنظيم دورات تدريبية لتبادل الخبرات في مجالات تطوير البرامج و المشاريع المتصلة بتوفير فرص عمل جديدة للأسرة ولتحسين دخلها، والتدريب على كيفية تصميم البرامج والمشروعات الاجتماعية ووضع ميزانيتها وتدقيق تمويلها وغير ذلك من البرامج.

٣ - تنظيم وعقد ورش عمل لتبادل الخبرات وتقييم التجارب التعليمية والتربوية العربية بغية إعداد برامج عصرية تركز على أساليب التعلم الذاتي والتعليم المستمر لضمان استمرار تطوير قدرات الأفراد وأبناء الأسر بعد التخرج، في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي واستجابة لمتطلبات سوق العمل.

٤ - تنفيذ مشروع عربي للتعليم غير النظامي للراغبين، من أجل إتاحة الفرص أمام أفراد الأسر لرفع مستوى تحصيلهم عن طريق المراسلة أو التعليم الجامعي المفتوح، مما يفسح المجال أمامهم لتحسين أوضاعهم.

**ثالثاً - بناء أسرة منفتحة على العصر تحقق التنمية الشاملة المستدامة في ضوء إنجازات العلوم وإبداعات التكنولوجيا، ترسخ المقومات الإيجابية القيمة والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وتسهم بإيجابية في الثقافة والحضارة الإنسانية**

الإجراءات المطلوبة

على مستوى الحكومات

١ - وضع السياسات الأسرية المتكاملة ضمن نظرة شاملة تعالج قضايا تنمية الأسرة وتأهيلها في مختلف المجالات، وتكرس المنهج الاستشراقي في دراسة أوضاع الأسرة.

٢ - اتباع أساليب التعليم الناشط الهادف إلى تعويد الأطفال على التفكير العلمي والنقدي السليم وإبراز قدراتهم الإبداعية في المواقف المختلفة في الأسرة وخارجها.

٣ - مراجعة المناهج التعليمية والتربوية وتضمينها الأفكار التي تدعو إلى القيم العلمية الجديدة المتوافقة مع دين المجتمع ودستور الدولة والتقاليد السليمة، والإبداعات التكنولوجية، وتنمية أساليب المناقشة والحوار وتقبل الرأي الآخر ونشر ذلك عبر وسائل الإعلام.

٤ - إعداد دراسات حول المتغيرات في أنظمة القيم السائدة من أجل بلورة توجهات قيّمة وفكرية تُتيح الاستفادة من المستجدات الإيجابية المعاصرة.

- ٥ - دعم دور الأسرة في التعليم الذاتي وتوفير متطلبات ممارسته، وتيسير تطبيق مناهجه وأساليبه كي يُتاح للأسرة كجماعة ولأفرادها تجديد معارفهم ومهاراتهم، وتطوير قدراتهم مما يمكنهم من التعامل مع مستجدات العصر والعمولة.
- ٦ - توعية الأسرة بطرق وآليات تنشئة أفراد الأسرة على قيم الديمقراطية والمشاركة في إدارة مؤسسات المجتمع عموماً والأسرة خصوصاً، والتعريف بهذه القيم وممارستها في البيئة المدرسية ودمجها ضمن البرامج التعليمية المقررة.
- ٧ - صياغة استراتيجية إعلامية تجاه قضايا الأسرة، وإنتاج وتوجيه الرسائل الإعلامية التي تدعم القيم الأسرية الحضارية من ناحية وقيم العلم والمعرفة والحوار من ناحية أخرى.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

- ١ - تشجيع الأسر وتدريب أفرادها على المشاركة وسبل التواصل الناجح بينهم، وإسهام كل منهم برأيه عند اتخاذ القرارات الخاصة بحياة الأسرة ومصالحها.
- ٢ - التعاون مع وسائل الإعلام في نشر ثقافة حرية الرأي وحق الاختلاف فيما بين الناس.
- ٣ - تنظيم ورش عمل للتدريب على أشكال التوزيع الجديد للأدوار في ضوء عمل الأم والأبناء.
- ٤ - تنظيم مؤتمرات وندوات تشارك فيها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العربية وتلك المنتمية لدول الإقامة لمناقشة قضايا الأسرة العربية المهاجرة وتبادل التجارب والخبرات بشأن إيجاد الحلول المناسبة لحماية الأسرة العربية المهددة بالتفكك الأسري بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها المجتمعات العربية بهدف مضاعفة فرص التواصل والنقاش لتبادل المعلومات والخبرات والآراء بين الأسر المنتمية لدول الإقامة وغيرها من دول أجنبية للوقوف على القضايا والاهتمامات المشتركة التي تجمعهم، والقيم التي توحد بينهم، ومصالحهم المشتركة في نبذ الصراعات والسعي إلى التفاهم ونشر أجواء السلام.

## على المستوى العربي المشترك

- ١ - القيام بدراسات ميدانية اجتماعية على مستوى الدول العربية تتصل بأوضاع الأسرة العربية ووظائفها وبالتغير الطارئ على القيم الاجتماعية والسلوك السائد في الأسرة والمواقف المتخذة تجاه قضاياها، والتعرف على القيم التي تستند إليها، من أجل التوصل إلى أفضل السبل والآليات لتعزيز القيم الإيجابية وتأكيدهما.
- ٢ - تنظيم وعقد مؤتمرات لنشر ثقافة أسرية تؤكد على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وعلى احترام الرأي والرأي الآخر وتبني مفهوم الديمقراطية وإدماجه في الحياة الاجتماعية وداخل الأسرة.
- ٣ - توسيع فرص التعاون بين الأسرة العربية والأسرة الدولية بما يحقق الاستفادة من خبرات الآخرين بما يتماشى مع قيم الأسرة العربية الدينية والاجتماعية.

## رابعاً - تعزيز مكانة الأسرة وتحسين موقعها بين مؤسسات المجتمع ومحيطها المباشر وتطوير سياسات وطنية لتنميتها وتأمين اندماجها وإشراكها في آليات صنع القرار

### الإجراءات المطلوبة

### على مستوى الحكومات

- ١ - تضمين الخطط التنموية برامج لتنمية الأسرة وتمكينها من الاعتماد على الذات ورعاية شؤونها، وتوفير الاعتمادات المالية لتنفيذها ومتابعة نتائجها وتقييمها.
- ٢ - إنشاء مجالس عليا أو لجان وطنية للأسرة، تضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات المتخصصة، وممثلين عن الهيئات غير الحكومية، والجامعات ومراكز الأبحاث الاجتماعية لتنسيق الجهود من أجل اقتراح سياسات وطنية لشؤون الأسرة ووضع الخطط والبرامج والمشاريع ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.
- ٣ - إنشاء - أو تطوير - آليات وطنية تنفيذاً لأحكام المواثيق العربية والدولية بما يكفل تكريس الحقوق المتنوعة للأسرة.
- ٤ - تشجيع إدماج المرأة في الأنشطة التنموية من خلال اعتماد سياسات عمل تراعي ظروفها الأسرية والإنجابية.

٥ - تشجيع العمل التطوعي وإطلاقه نحو نشاطات تتجاوز العمل الخيري إلى مشاريع تنمية ذات مردود على الأسر وتسهيل تكوين الجمعيات والهيئات الأهلية لدعم وتنمية الأسرة ومعاونتها في أداء وظائفها بكفاءة.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

١ - تنظيم وإقامة الندوات وحلقات النقاش حول علاقة الأسرة بالقضايا المعاصرة وقضايا التنمية البشرية والاجتماعية، والاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لبت هذه النشاطات التوعوية على نطاق واسع.

٢ - تنفيذ مشاريع تلبي الاحتياجات المتنوعة للأسر وتُعنى بإقامة صلات التواصل والتعاون بين الأسر وهيئات المجتمع المتنوعة.

٣ - توسيع فرص مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي لتدريبهم على الحوار وتحمل المسؤولية، وعلى التواصل مع مختلف الفئات والأعمار والمستويات التعليمية والاقتصادية.

٤ - بناء شبكات التواصل الاجتماعي بين المناطق والأحياء وتبادل الخدمات والمصالح فيما بينها لتعزيز الحس الاجتماعي وتعميق الشعور بالمواطنة لديها.

٥ - تنظيم مناسبات لإثارة النقاش في الأحياء السكنية حول قضايا عامة ومسائل تتعلق بالاحتياجات المشتركة للأسر من مرافق وبرامج وخدمات تنظيم ورش عمل لتوعية الشباب والأطفال بمفهوم التنمية المستدامة، وإلى أهمية الحفاظ على البيئة تأميناً لاحتياجات الأجيال القادمة.

٦ - تنظيم ورش عمل وأفلام لتدريب الأسر على أساليب التدخل البناء لتوجيه الأبناء نحو حسن اختيار ما يشاهدونه على التلفاز أو على الإنترنت، وتنمية المعايير النقدية لديهم إزاء البرامج والأفلام التي تحض على الانحراف والفساد والعنف.

### على المستوى العربي المشترك

١ - دعم التعاون العربي في وضع الخطط والبرامج والمشروعات الهادفة إلى تنمية الأسرة والقدرات البشرية لأفرادها وتفعيل المشاركة المجتمعية في التنمية وفي صنع القرار.

٢ - عقد ندوات متخصصة تتناول المتغيرات المعاصرة وتأثيرها على الأسرة العربية ومناقشة أفضل السبل للاستفادة من جوانبها الإيجابية وتجنب سلبياتها المؤثرة على الأسرة وكيانها ووظائفها وعلى المجتمع.

## خامسا - تأسيس قاعدة معلومات متجددة عن أوضاع الأسر العربية وخصائصها، وتخصيص موقع على شبكة الإنترنت لإفادة الباحثين والمعنيين بشؤون الأسرة وصناع القرار

### الإجراءات المطلوبة

#### على مستوى الحكومات

- ١ - تأسيس قواعد بيانات وطنية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية للأسرة كي تكون مركزاً لوضع السياسات التنموية والاجتماعية الوطنية.
- ٢ - إجراء حصر للمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية ومكاتب الهيئات الإقليمية والدولية الناشطة في تقديم خدمات رعاية وحماية وتنمية الأسرة وتقويم أوضاعها وأنشطتها وبرامجها.
- ٣ - عقد اتفاقيات تعاون بين مجالس أو لجان الأسرة الوطنية وبين الجامعات ومراكز الأبحاث المختصة بالدولة من أجل توجيه اهتمام الطلاب والباحثين لإجراء بحوثهم في مجالات الأسرة وشؤونها.
- ٤ - إعداد مسرد بيبليوغرافي ببحوث الأسرة والدراسات الخاصة بها التي تُعدُّ للحصول على شهادات الدكتوراه في مختلف الجامعات العربية، لتشكيل نواة ومقدمة لتأسيس مكتبة عربية للدراسات الأسرية.
- ٥ - إعداد دراسات نقدية للتشريعات الوطنية المتعلقة بشؤون الأسرة لتبيّن الفجوات والنواقص التي تعترضها بهدف السعي لتطويرها، بما يرفع من كفاءة مؤسسة الأسرة في القيام بوظائفها وبأدوارها المجتمعية.
- ٦ - تطوير خبرات ومهارات العاملين في مجالات البحث والعمل الاجتماعي، لشؤون الأسرة عن طريق إعدادهم نظرياً وعملياً وتقنياً.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

- ١ - جمع المعلومات وإعداد الدراسات في المواضيع ذات الأولوية للأسرة العربية (العلاقات، الأدوار، الوظائف)، وذلك إضافة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية المؤثرة مثل انحراف الأبناء وتعاطي المخدرات وظاهرة العنف في بعض الأوساط الأسرية التي ينتشر فيها وأساليبه والأضرار الناجمة عنه.

٢ - تأسيس مرصد وطنية للأسرة لمتابعة التغيرات التي تواجهها وتأثيراتها على أوضاع الأسرة وخصائصها ووظائفها ورصد مختلف القضايا والظواهر الاجتماعية، ويكون مركزاً لإصدار التقرير السنوي عن أوضاع الأسرة، ومعاوناً للجان الوطنية للأسرة في وضع برامجها ومشاريعها.

### على المستوى العربي المشترك

١ - وضع قواعد موحدة، على مستوى جامعة الدول العربية، لجمع البيانات والإحصاءات وكذلك المؤشرات لقياس الظواهر والخصائص الأسرية، التي تصلح لإجراء مقارنات عربية ودولية.

٢ - تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال إجراء الدراسات الاجتماعية والأسرية المقارنة، واعتماد النظم الإحصائية الأساسية، وتوحيد مصطلحاتها من أجل تسهيل القيام بأبحاث ميدانية مشتركة، وتبادل المعلومات وتحليل المشكلات ومعالجتها.

٣ - تشجيع الدول العربية على إجراء دراسات وبحوث ميدانية لدراسة مختلف الظواهر الاجتماعية السائدة في بعض المجتمعات العربية ورصد الاعتمادات اللازمة لذلك.

**سادساً - تعزيز الصلات مع الأسر العربية المهاجرة ودعمها وحماية حقوقها، من أجل بناء الثقة وتجديد الروابط وتبادل المصالح بين هذه الأسر وبلدانها الأصلية**

### الإجراءات المطلوبة

#### على مستوى الحكومات

١ - سنّ تشريعات تحمي ملكيات وحقوق أسر المهاجرين والعاملين بالخارج، وتدعم انتماءهم لأوطانهم.

٢ - وضع دراسات لظاهرة هجرة الأسر والتعرّف إلى أسبابها ودوافعها وآثارها على الاقتصادات الوطنية من جهة، وعلى حياة الأسر نفسها من جهة أخرى.

٣ - إبرام اتفاقيات تعاون بين سلطات البلدان المصدرة والمستقبلة للمهاجرين سواء كانت عربية أم أجنبية، تحدد القواعد المنظمة للشؤون الأسرية وحقوق الأفراد عند حدوث نزاعات أو انفصال بين الزوجين، حفاظاً على مصالح الأبناء.

- ٤ - تسهيل إقامة الوالد وإعطائه حق العمل لإعالة أسرته عند زواجه من مواطنة تنتمي إلى البلد المضيف.
- ٥ - اعتبار الزواج المختلط تجربة تستحق الحماية والدعم لإغناء وتنويع الصلات بين الشعوب لا سيما في حالة عدم وجود موانع جوهرية تمنع ذلك.
- ٦ - تسهيل الإجراءات اللازمة لجمع شمل أسر العاملين في الأقطار العربية واستفادتهم من الخدمات الاجتماعية الخاصة بالعاملين وتأمين حق التعليم واستكمال مراحلهم لأبنائهم.
- ٧ - توجيه دعوات رسمية للشخصيات المتميزة من المهاجرين العرب، لزيارة بلدانها الأصلية، للتواصل وتبادل الرأي في الشؤون والقضايا ذات العلاقة بمصلحة المغتربين ومصالح أوطانهم وبخاصة ما يعزز فرص الاستثمار فيها.
- ٨ - اتخاذ الحكومات العربية مواقف إيجابية داعمة لحقوق ومصالح الجاليات العربية في بلدان الاغتراب والمهجر خاصة إزاء ما قد يتعرضون له من مخاطر ومحن.
- ٩ - توجيه برامج تليفزيونية تتضمن إجراء اتصالات وحوارات مباشرة بين أسر مهاجرة وأقربائهم في أوطانهم لتبادل الرأي حول القضايا المشتركة.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- ١ - تأسيس جمعيات تُعنى بتعزيز الروابط المادية والمعنوية والاجتماعية مع الأسر المغتربة وحماية حقوقهم وتنظيم رحلات وزيارات إلى الأوطان الأصلية في المناسبات أو بصورة منتظمة، وعقد لقاءات مع أقربائهم أو مع المقيمين لتبادل الآراء والأفكار والمواقف تجاه قضايا الهجرة وغيرها.
- ٢ - عقد مؤتمرات للتوعية الشعبية حول إيجابيات الهجرة وسلباتها على الاقتصاد الوطني والهوية وتنمية المجتمعات العربية والتبصير بالمشكلات الناجمة عن الزواج المختلط والحلول.
- ٣ - العمل على إحداث أو رعاية واحتضان برامج إعلامية تعزز الروابط الأسرية الاجتماعية والثقافية للمهاجرين بالأوطان الأصلية.

### على المستوى العربي المشترك

- ١ - إعداد برامج متطورة لتعليم اللغة العربية لأبناء الأسر المهاجرة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الإسكوا)، لبناء وتفعيل أدوات الاتصال والتواصل مع الجاليات العربية في الخارج وتمكينها من الاطلاع المستمر على شؤون بلادها الأصلية.

٢ - إعداد برامج وملفات خاصة عن حياة الأسر العربية المهاجرة والرائدة من إنجازات، وما واجهته من مصاعب وتحديات في حياتها العملية والأسرية، في سبيل الوصول لمواقعها المتميزة.

٣ - توسيع إمكانيات الرصد العربي للهجرة ليشمل رصد استشراف أوضاع الأسر العربية المهاجرة وخاصة منها الناجمة عن القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها دول الإقامة.

## سابعاً - إغاثة الأسر العربية في الظروف الصعبة بسبب الكوارث الطبيعية والمجاعات، وتخفيف معاناتها من وطأة الحروب والاحتلال والتراعات المسلحة وتقديم المساعدات الطارئة لها

### الإجراءات المطلوبة

#### على مستوى الحكومات

١ - وضع خطط إغاثة لمواجهة الظروف الصعبة الناجمة عن الكوارث الطبيعية وآثار الحروب والاحتلال والتراعات المسلحة تتضمن تحديد التدابير الحكومية التي تتخذ في مثل هذه الحالات لتجنب الخسائر البشرية. ولتقليل الأضرار المادية وحصرها ولتخفيف الآثار الناجمة عن هذه الكوارث.

٢ - وضع برامج لتكون على أهبة الاستعداد لتقديم الإغاثة والمساعدة للأسر المنكوبة وتمكينها من استعادة توازنها وأوضاعها المعيشية.

٣ - حصر وتحديد الطاقات الذاتية في المجتمعات المحلية - خاصة المعرضة لمثل هذه الكوارث - التي يمكن توظيفها والاعتماد عليها في عمليات الإغاثة والإنقاذ، وتدريب أفرادها عملياً على أداء الأعمال المطلوبة في هذه الظروف الطارئة.

٤ - رصد الانتهاكات للأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية ونشر المعلومات المتعلقة بالإصابات والأضرار المادية والمعنوية والنفسية وحالات الترويع والاعتصام التي تحدث خلال الحروب والتراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي وإثارتها في المحافل الدولية والسعي إلى إدانة مرتكبيها.

٥ - تنظيم حملات توعية في وسائل الإعلام المختلفة تتضمن مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان في مقاومة الاحتلال والدفاع عن النفس والتمرس بأساليب حلّ التراعات وتطبيق

الشرعية الدولية استناداً إلى مبادئ منظمة الأمم المتحدة وكذلك طرق مراجعة المنظمات الدولية عند حدوث الانتهاكات.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

- ١ - وضع خطط لإشراك متطوعين ولتدريبهم على المساعدة في أعمال الإنقاذ والإغاثة وجمع التبرعات والمساعدات لصالح الأسر المنكوبة.
- ٢ - التوعية وتعبئة الرأي العام بضرورة التضامن الإنساني والتكافل الاجتماعي لمواجهة الظروف الصعبة التي تواجهها أعداد كبيرة من الأسر بسبب هذه الكوارث.
- ٣ - ابتكار برامج وأنشطة غير تقليدية لتقديم الخدمات إلى الفئات الضعيفة والمهمشة والإسهام في تطوير قدراتها الذاتية لتحسين أوضاعها وحياتها المعيشية، وتأمين احتياجاتها الأساسية.
- ٤ - تنظيم ورش العمل للتوعية والتدريب على كيفية التصرف السليم والقيام بأعمال الإغاثة أثناء الكوارث والأزمات أو الظروف الصعبة اقتصادياً لإكساب أرباب الأسر مهارات التدخل السريع والأمثل لاحتواء المشكلات الناجمة عن هذه الأزمات عوضاً عن الاستسلام لها وانتظار المساعدات.
- ٥ - تنظيم مؤتمرات حول بشاعة ما تُخلفه الحروب والتراعات المسلحة، والعمل على تجنّبها من منطلق إنساني، وإدانة المعتدي لدى شعوب العالم في مختلف المحافل الدولية.
- ٦ - تنظيم حملات توعية لنشر ثقافة السلام المبني على الحق والعدل والتعريف بالفروق الجوهرية بين المقاومة المشروعة للمحتل الأجنبي وبين أعمال التهريب والترويع غير المشروعة.
- ٧ - تنفيذ برامج لإعادة تأهيل الفئات المتضررة من نتائج الحروب والتراعات المسلحة اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً والعمل على استعادة تكيفها مع مجتمعاتها مرة أخرى.
- ٨ - تدريب المتطوعين والمستطوعات للقيام بأعمال الإغاثة والمعاونة وتدابير التداوي والإسعافات الأولية الطبية والنفسية للمتضررين والمصابين من جراء هذه الحروب.

### على المستوى العربي المشترك

- ١ - تقديم الدعم المادي والفني من المنظمات والصناديق العربية والإقليمية والدولية للهيئات والمؤسسات الخاصة التي تهتم بتقديم الدعم والمساندة للأسر في مثل هذه الأوقات.

- ٢ - تنمية وتطوير قدرات هيئات ومؤسسات الدعم والإغاثة والإسعاف والدفاع المدني في الدول الأعضاء، ودعم إمكاناتها وخبراتها، وتمكينها من وضع الخطط وتنفيذ برامج التدخل السريع ورفع مستوى الأداء في مواجهة الأخطار والكوارث الطبيعية.
- ٣ - إحداث آليات للتدخل السريع أثناء الكوارث وتمكينها من التدخل الإيجابي والفعال إبان الظروف الصعبة التي تواجهها الأسر في الكوارث.
- ٤ - إجراء دراسات وأبحاث حول معاناة الأسر والأفراد من جراء العمليات العسكرية وما يرافقها من ممارسات، خاصة الممارسات اللاإنسانية للاحتلال الصهيوني في فلسطين وبشاعة الحدار العنصري الفاصل وآثاره المدمرة على الأسرة الفلسطينية، والعمل على نشر هذه الدراسات والأبحاث على أوسع نطاق.
- ٥ - المطالبة بإشراف الأمم المتحدة على عمليات الإغاثة والإنقاذ للأسر المتضررة من الاحتلال الأجنبي، واقتراح البرامج والآليات المناسبة لحمايتها.
- ٦ - تشكيل مؤسسات تهتم بقضايا المرأة والأسرة والطفل في الدول العربية بحيث تتبنى هذه المؤسسات رسم السياسات العامة في الإطار القانوني والاجتماعي لسن تشريعات تنسجم مع الاتفاقية العربية والدولية الخاصة بالأسرة.

### الترتيبات المالية

- لوضع استراتيجية الأسرة العربية موضع التنفيذ، يتطلب هذا أن تتخذ الحكومات وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المانحة وصناديق التمويل الترتيبات المالية التالية، بما لا يتنافى والسياسات المعتمدة في الدولة، ومنها:
- (أ) اعتماد سياسة لتوفير التمويل وتحديد الموارد اللازمة لتمكين الأسرة العربية ورعايتها ضمن موازنات الخطط التنموية؛
- (ب) رصد المبالغ اللازمة في الميزانيات الرسمية لإنشاء الآليات التي تُعنى بالأسرة ولتنفيذ الخطط والبرامج التي تضمنتها الاستراتيجية؛
- (ج) دعم المنظمات غير الحكومية مادياً، ولا سيما المنظمات الجماهيرية ذات التواجد في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن وإعطائها الأولوية للمشاركة في تنفيذ البرامج وكذلك المؤسسات الاقتصادية؛

- (د) تيسير الإجراءات الإدارية لتأمين احتياجات المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح من أدوات وأجهزة، بما في ذلك الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، ولا سيما ما يُستخدم منها في المشاريع الإنتاجية والصغيرة في مجالات الأسرة؛
- (هـ) تمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة المدرة للربح (داخل المنزل أو خارجه) خاصة التي تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وحاجاتها المعيشية؛
- (و) قيام مؤسسات وصناديق التمويل الإقليمية والدولية بالتنسيق فيما بينها منعاً للازدواجية وتوفير الدعم لإقامة المشاريع وتنفيذ البرامج الواردة في الاستراتيجية، بغية تحقيق التنمية للأسر العربية؛
- (ز) التأكيد على أهمية جعل الصندوق العالمي للتضامن - الذي كانت تونس قد اقترحت إنشائه والذي أقرته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة عام - ٢٠٠٢ حيز التنفيذ وذلك اعتباراً لما يمكن أن يوفره من موارد لتحسين ظروف عيش الأسر العربية الأكثر احتياجاً.

#### الترتيبات المؤسسية لمتابعة تنفيذ مشروعات الاستراتيجية وتقييم نتائجها

- ١ - التنسيق بين البرامج والأنشطة ذات الطابع الإقليمي والدولي التي تنظمها كل من: إدارة الأسرة والمرأة والطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكاتب والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأسرة العربية.
- ٢ - توفير الدعم المالي والإداري اللازم لإدارة الأسرة والمرأة والطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتمكينها من القيام بمهامها والتعاون مع الأجهزة الوطنية المتخصصة والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.
- ٣ - دعم التعاون بين المؤسسات والمراكز البحثية والعلمية الوطنية والعربية المهتمة بالدراسات الأسرية والمنظمات العربية والدولية للقيام بجمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالأسرة، وفق معايير وتصنيفات تراعي أنماط الأسر المتباينة وبيئاتها المختلفة، والقيام ببحوث ودراسات ومسوح ميدانية عن أوضاع الأسرة العربية وتأثير المتغيرات المعاصرة عليها.
- ٤ - دعم آليات البحوث والتدريب في المنظمات العربية والدولية، باعتبارها آليات للمتابعة ولرصد مدى التقدم المحقق في تنفيذ مضمون الاستراتيجية.

- ٥ - تطوير البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية الوطنية وتعبئة قدراتها وإمكاناتها وتعزيز التضامن والتنسيق فيما بينها بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المعنية.
- ٦ - إنشاء أو تطوير الأجهزة والآليات الوطنية الرسمية المعنية بشئون الأسرة وربطها بأعلى سلطة تنفيذية في الدولة ودعمها بميزانية ملائمة.
- ٧ - إنشاء شبكة عربية تضم الأجهزة والآليات الوطنية الرسمية المعنية بالأسرة بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود فيما بينها، وكذلك للتنسيق بينها وبين الشبكات الإقليمية والدولية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالأسرة في العالم.

### أحكام عامة

- ١ - أن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أحكام هذه الاستراتيجية، وفقا لما تسمح به تشريعاتها وظروفها وإمكاناتها.
- ٢ - أن ترسل الدول الأعضاء إلى إدارة الأسرة والمرأة والطفولة بالأمانة العامة للجامعة العربية بتقارير سنوية عن الإجراءات التي اتخذتها في مجال تنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية، مع بيان أهم الانجازات وأهم المشكلات، وأن يتم رفع هذه التقارير إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماعاته السنوية.
- ٣ - تُصبح هذه الاستراتيجية نافذة بعد إقرارها من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.